رؤية مستقبلية لتحديث نظرية التنمية السياسية ٢٠٥٠
دراسة تطبيقية لدور استراتيجية الأمن التنموى فى استمرارية التنمية المستدامة

أ.د/ وئام السيد عثمان *

مستخلص

ان التغيرات الكبرى التي شهدها النظام الدولي في العقد الأخير من القرن العشرين، اكدت أن هناك تراجع في تطبيق التنمية السياسية، الأمر الذي كان له تداعيات علي منظومة عمل التنمية المستدامة، مما يتطلب التصدي من أجل استمرارية المنظومة. ومن ثم تسعى هذه الورقة لإيجاد سياسات بديلة تتسم بالمرونة لتحديث دور نظرية التنمية السياسية فى إطار تفعيل استراتيجية الامن التنموي لتلبية متطلبات رؤية ٢٠٥٠". الامر الذي كان خطوة نحو تأسيس نظرية جديدة للتنمية السياسية ٢٠٥٠، تحت مسمي"نظرية الأمن التنموي"؛ فلقد جاءت عملية التحديث بمثابة تغيير وظيفي لدور نظرية التنمية السياسية من المنهجية الغربية القائمة علي تحقيق الحكم الرشيد المدعم بالديمقراطية الغربية، والتي تعتبر امتداد لنظريتي التبعية والتحديث إلي منظور تنموي وظيفي قائم علي ان التنمية السياسية هي الأداة الرئيسية للأمن التنموي لإستكمال منظومة التنمية المستدامة و اعلاء الإيكولوجية السياسية الخاصة بالدول عند صياغة المخططات التنموية العالمية.

كلمات مفتاحية:
نظرية التنمية السياسية– استراتيجية الأمن التنموى– التنمية المستدامة – نظرية التحديث– نظرية التبعية – الابتكار السياسي– الدولة الابتكارية.

Abstract:

The major changes that the international system witnessed in the last decade of the twentieth century confirmed that there is a decline in the application of political development, as the importance of comprehensive development has escalated with a focus on the economic field through which political development has been used as a mechanism to achieve

* رئيس قسم العلوم السياسية والإدارة العامة – جامعة بورسعيد
Email: Weamosman64@yahoo.com

the requirements of Globalization from economies of market, interdependence and policies of Privatization and multinational companies, and the independence of international organizations and conglomerates in the face of limiting the role of the state, so building and modernizing the political system was not a target. which its repercussions was reflected during the implementation of the United Nations 2030 sustainable development plans, which were a major reference for most countries; Political development was not mentioned as one of the targets, as the United Nations considered that achieving sustainable development and promoting human development is linked only to good governance. This led to the exacerbation of a number of political development crises during the stages of prosperity that had a clear impact on the development security of the 2030 plan. Therefore, it was important to update the theory of political development in order to achieve adaptation to the changes of the international system in the wake of the repercussions of the Corona pandemic, in line with the requirements of the 2050 vision of sustainable development.

Keywords: Political development - Sustainable development- Theory- development security

مقدمـة:

تشير العديد من الشواهد إلى تصاعد أهمية التنمية الشاملة فى العقد الأخير من القرن العشرين؛ حيث التركيز على المجال الاقتصادي الذي تم من خلاله استخدام التنمية السياسية كآلية لتحقيق متطلبات العولمة من اقتصاديات السوق والاعتماد المتبادل وسياسات الخصخصة والشركات متعددة الجنسيات، واستقلالية المنظمات والتكتلات الدولية امام تحجيم دور الدولة، فلم يكن بناء النظام السياسي وتحديثه هدفاً. الامر الذي انعكست تداعياته اثناء تنفيذ خطط التنمية المستدامة ٢٠٣٠ للامم المتحدة، والتي كانت مرجعاً رئيسياً لأغلب الدول؛ فلم تذكر التنمية السياسية كهدف من الأهداف، حيث اعتبرت الامم المتحدة ان تحقيق التنمية المستدامة، وتعزيز تنمية البشر ترتبط فقط بالحكم الرشيد. الأمر الذي ادي إلي تفاقم عدد من أزمات التنمية السياسية أثناء مراحل الازدهار التي كان لها التأثير الواضح علي الأمن التنموي لخطة ٢٠٣٠ . لذا كان من

الأهمية تحديث نظرية التنمية السياسية بما يحقق التكيف مع متغيرات النظام الدولي في اعقاب تداعيات جائحة كورونا بما يتلاءم مع متطلبات رؤية ٢٠٥٠ للتنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق تتمثل إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: إلى أى مدي يمكن تفعيل إستراتيجية للأمن التنموي من خلال إيجاد سياسات بديلة لتحديث دور التنمية السياسية في خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، واستشراف رؤية ٢٠٥٠؟، ضمن هذه الإشكالية تندرج التساؤلات التالية: ماهو التطور التاريخي لتحديث دور نظرية التنمية السياسية؟، هل هناك علاقة فيما بين التنمية السياسية والتنمية المستدامة؟، ماهو الأمن التنموي؟، هل يمكن وضع مقاربة أمنية لتحديث دور التنمية السياسية في دعم التنمية المستدامة ٢٠٥٠؟، ويتم الاجابة من خلال فروض الدراسة والتي تحددت في الفرض الاول: ان التحديات التي تحول دون استمراية مخطط ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة جاءت نتيجة مجموعة من الازمات الناتجة عن عدم إضافة التنمية السياسية كهدف مباشر، والاكتفاء فقط بالاشارة إلي الحكم الرشيد"، والفرض الثاني "أن الأزمات الناتجة من العمليات التنموية تمثل أزمات التنمية السياسية". وللتحقق من صحة الفروض يتم استخدام الترابط المنهجي بين كلاً من: نظرية الدور، والاقتراب الوظيفي إلي جانب الأخذ بالمنهج التاريخي ومنهج تحليل النظم لكونها المناهج الأنسب للدراسة.ويتم ماسبق من خلال عدة محاور يتناول المحور الاول التطور التاريخي لتحديث دور نظرية التنمية السياسية، والمحور الثاني يقدم دراسة تأصيلية لدور إستراتيجية الأمن التنموى في إستمرارية التنمية المستدامة، أما المحور الثالث يركز على المقاربة الأمنية لتحديث دور التنمية السياسية في دعم التنمية المستدامة ٢٠٥٠.

المحور الأول: رؤية تحليلية لتحديث نظريات التنمية السياسية

يتطلب تحقيق التنمية الانسانية الشاملة في أي مجتمع توافر جملة من الشروط والعناصر، أهمها "التنمية السياسية"؛ وهى أحد المفاهيم الحديث، بدأ استخدامها فى أعقاب الحرب العالمية الثانية، بالتزامن مع استقلال الكثير من الدول، وما طرحه الاستقلال من تحديات بناء الدولة، والتنمية والتغيير، للتغلب على حالة الضعف في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[١]. حيث ظهرت التنمية السياسية كفرع حديث من علم السياسة، يركز على إحداث التغيرات فى البنية الاجتماعية من خلال التحول فى البنية الاقتصادية والثقافية كمدخل للتحول الحضارى[٢].

أولاً مفهوم التنمية السياسية:-

يمكن النظر للتنمية السياسية باعتبارها "الحقل المعرفي الذى يسعي إلى إرساء نظريات وقوانين – قابلة للتطبيق – لتطوير المؤسسات السياسية نحو التقدم؛ لإحداث عملية تغير مجتمعي شامل، وذلك من خلال عدد من الآليات : كالتنشئة ، والتثقيف –

والمشاركة والتمكين السياسي"٣ ، فيتم انتقال المجتمعات من وضع التخلف إلي التقدم السياسي، وذلك لتحقيق أهداف متطلبات المواطنين بما يتناسب مع مقدرات الدولة.

ثانياً: خصائص التنمية السياسية

١. أنها عملية process وليست مرحلة؛ فالتغيير يشير إلى مجموعة من التغيرات التي تحدث في وظائف الأبنية السياسية المختلفة والتفاعلات السياسية المرتبطة بها، بينما لا ينفى ذلك فكرة وجود عدة مراحل في إطار هذه العملية.
٢. أنها ديناميكية Dynamism أو حركية؛ تفترض حركة مستمرة في الإطار السياسي ككل للحفاظ على ملائمة النظام السياسي للتغيرات الجديدة.٤
٣. مفهوم نسبي يكتسب مضامين متباينة بتباين الثقافات والبيئات الحضارية والإطار المجتمعي.
٤. مفهوم محايد من حيث دلالاته الأخلاقية أو الشكل السياسي الذي يتخذه المجتمع، وبالتالى لا يمكن أن تكون عملية التنمية حتمية الحدوث، فذلك يتحدد بالإطار التاريخي والمجتمعي للعملية داخلياً وخارجياً.٥
٥. مفهوم كلى شامل، تتكامل فيه جميع الجوانب الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى علاقات تفاعلية.
٦. مفهوم عالمى؛ يحدث في كل المجتمعات والنظم السياسية تقريباً، لكن بدرجات مختلفة.
٧. التنمية السياسية ليست أحادية بل متعددة الاتجاهات، حيث تركز على معالجة كافة المشكلات السياسية والاجتماعية وغيرها، وتسعى لتقديم مجموعة من الحلول للتنمية لتحافظ على كيان الدول من الانقسام .
٨. تتعدد نماذج وخبرات التنمية السياسية، وفي كل منها تختلف أهداف النظام السياسي، وتعتبر أحد النماذج التى تسعى الدول لاضافتها لتاريخها السياسي فى مجالات التنمية.٦

ثالثاً: مجالات التنمية السياسية[٧]

١. سياسياً: تعنى بناء السلطة عن طريق مؤسساتها، وتحقيق الشرعية السياسية للسلطة مما يؤدى لنمو المجتمع وتحقيق أهدافه، كما تعنى التنمية بناء الديمقراطية فى المجتمع كمدخل حديث للتفكير.
٢. اجتماعياً: تهدف إلى تغيير الأساليب العشوائية لرفع مستوى الحياة الاجتماعية مادياً وفكرياً وروحياً.
٣. ثقافياً: تهدف لتحقيق النمو الثقافي للمجتمع والذى يتضمن الأخلاق لتكوين العلاقات الإجتماعية.

٤. قانونياً وإدارياً: تهدف لتطوير الأنظمة والقوانين بصورة مستمرة لتتلائم مع الإحتياجات المجتمعية التي يقتضيها التغير.

رابعاً: الاتجاهات النظرية لدراسة التنمية السياسية[٨]

يرتبط مفهوم التنمية السياسية بانتقال النظم السياسية من نظم توصف بالتقليدية إلى نظم سياسية حديثة وهنا يبرز اتجاهين نظريين لدراسة التنمية السياسية:الاتجاه الكميّ..ويمثل الدراسات التي تأثرت بالموجة السلوكية في اعتمادها على الطرق الكمية، ويحاول ربط التغير السياسي والرغبة في تحقيق الاستقرار والتطور في الأداء السياسي بالنمو الاقتصادي وما ينتج عنه من تغيرات اجتماعية وسياسية، الاتجاه الكيفي..وتدرس الأنظمة السياسية من منطلق التحولات النوعية التي تحدث فيها، حيث العلاقة بين مصدر المعرفة أو الايكولوجية السياسية ونظام الحكم.

خامساً: نظريات التنمية السياسية بين الاستمرارية والتغيير

ا- نظرية التحديث: تتميز بالعمومية، وتركز على العوامل الخارجية التى لها الأثر الأكبر فى نقل المجتمعات من التقليد إلى الحداثة، ومن ثم تتحقق التنمية السياسية، وقد ساهم في تطور هذه النظرية تيارين فكريين كبيرين:١الأول.. دراسة ماكس فيبر حول العلاقة بين البروتستانتية وتطور الرأسمالية، وقد ركز هذا التيار على المتطلبات الثقافية والسيكولوجية للتحديث، الثاني..كتابات هربرت سبنسر، وإميل دوركايم وتالكوت بارسونز، وركز هذا التيار على الاختلافات الاجتماعية باعتبارها بؤرة مركزية في التغير الاجتماعي.

وقد شهدت نظرية التحديث والجانب المتعلق بقضايا التنمية السياسية، تغيرات في مناهج ومداخل التحليل في الدراسات التنموية والعلوم السياسية، فقد صنف ريتشارد هيجوت التراث السياسي المهتم بالتنمية السياسية، إلى ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى(١٩٥٤-١٩٦٤)..وركزت دراسات التنمية السياسية في تلك المرحلة على المتغيرات القانونية والمؤسسية، فتطور النظرية اعتبر وسيلة لتسهيل إرساء الديمقراطية الليبرالية داخل الدول الجديدة، المرحلة الثانية (١٩٦٥-١٩٧١)..حيث سادت المدرسة السلوكية، والتي ركزت على النظام ومدخلاته والبيئة المحيطة والعوامل المؤثره على نشاط وقدرات النظام. حيث ثبت عدم صحة الطرح القائل بأن الانتقال من التقليدية إلى الحداثة هي مسألة تقنية، حيث يرادف هنتنجتون بين التنمية السياسية والتحديث، ويربط بين التنمية السياسية وقدرات النظام المؤسسية لتتماشى مع عملية التنمية والتحديث، ويرى هيجوت، أن ذلك بداية التحول من التركيز على الديمقراطية إلى التركيز على النظام السياسي في دراسات التنمية السياسية. وانعكاسا لازمة التنمية في الدول حديثة الاستقلال وعدم قدرتها على تحقيق التنمية المتوقعة مما يؤدى إلى

العديد من الأزمات التنموية، مثل مشكلة الشرعية، ومشكلة الهوية، ومشكلة المشاركة، ومشكلة التغلغل، ومشكلة التوزيع ١٠، المرحلة الثالثة.. بدأت بعد عام ١٩٧١ ويطلق عليها مرحلة "ما بعد السلوكية" والتي جاءت كنوع من الاستجابة للنقد الموجه إلى نظرية التحديث بشكل عام، ونظرية التنمية السياسية بشكل خاص، بسبب الطابع الإيديولوجي المنطلق من الرؤية الغربية الرأسمالية وعدم قدرتها على معالجة مشكلات التنمية في دول العالم الثالث، وبالتالى أدركوا الحاجة إلى التركيز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية.١١

التنمية السياسية في نظرية التحديث:

يتضح مما تقدم أن دراسات التنمية السياسية قد اعتمدت فى البداية على التعرف على الخصائص التي تميز المجتمعات المتقدمة ومراحل تطورها باعتبارها مراحل تمر باتجاه واحد صاعد، وأن كل المجتمعات البشرية يجب أن تسير في هذا الاتجاه الغربي، ولم تستطع هذه النظريات أن تحقق ما دعت له من التحديث، وتعثرت التنمية وانتقالت الدول حديثة الاستقلال من النمط التقليدي إلى الحديث، وقد اتجه علماء السياسة على ضوء ذلك إلى دراسة أزمات التنمية والتحديث.١٢

٢- **نظرية التبعية**: اعتمدت هذه النظرية على أطروحات (بول باران) عن الثنائية الاقتصادية والرأسمالية الاحتكارية١٣، ومن أبرز روادها سمير أمين، اندريه فرانك، بول سوبزي، وبول باران١٤. وتقوم على فكرة أن التخلف فى الدول النامية ودول العالم الثالث، ليس الحالة الطبيعية لتلك المجتمعات، بل هو نتيجة للسيطرة الإستعمارية عليها. فالتخلف والتنمية هو نتاج تطور الدول المتقدمة، والذى ينتج عنه تبعية وتخلف دول أخرى.

٣- **نظرية التنمية في مرحلة ما بعد الحداثة**: مع بداية عصر العولمة كظاهرة جديدة تشكل نمط سياسيى واقتصادى وثقافى للنموذج الغربى، وتأثيرات ذلك على سيادة الدول، تأثرت نظرية التنمية بتلك التغيرات وموضوعاتها وقضاياها، فظهرت مفاهيم جديدة فى الخطاب التنموى، "كالتنمية المستدامة". وظهر دور مؤسسات المجتمع المدنى فى التنمية ودعم الديمقراطية، وتزايدت تأثيرت المؤسسات الدولية١٥، وتبنى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مفهوما جديدا للتنمية يعرف بـــ"التنمية البشرية"، والذى يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة لتحقيق الجوانب المختلفة للتنمية البشرية، والتي تحقق التنمية المستدامة، بتعزيز الحكم الرشيد ١٦، وتراجع الاهتمام بالتنمية السياسية كمجال مستقل ومتخصص، فى سبيل التركيز على التنمية بمفهومها الشامل، مع التركيز على الجانب الاقتصادي، وشاركت كلاً من المؤسسات "الدولية والمجتمع المدنى" الدولة في توفير الخدمات، فحجم دور الدولة في التنظيم والحماية فقط. الأمر الذي كان له تداعيات علي

منظومة عمل التنمية المستدامة، مما تطلب التصدي من أجل استمرارية المنظومة. وهذا ما سوف يتم تناوله في المحور التالى.

المحور الثاني: دراسة تأصيلية لدور إستراتيجية الأمن التنموى في إستمرارية التنمية المستدامة

انحرفت الجهود العالمية التي استمرت خمسة اعوام علي تحقيق الرخاء المشترك في عالم مستدام من خلال تحقيق الأهداف "السبعة عشر" للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ عن مسارها الصحيح بحلول نهاية عام ٢٠١٩١٧، وذلك بسبب مجموعة من التحديات المترابطة، والتي تتطلب الأخذ بحلول متكاملة. وهنا تحاول الدراسة اختبار صحة فرضياتها التي تقوم علي "ان التحديات التي تحول دون استمراية مخطط ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة جاءت نتيجة مجموعة من الازمات الناتجة عن عدم إضافة التنمية السياسية كهدف مباشر، والاكتفاء فقط بالاشارة إلي الحكم الرشيد". الأمر الذي يظهر معه أهمية دور إستراتيجية الأمن التنموي، وذلك كما يلي:

اولاً- استراتيجية الأمن التنموى

ان تصاعد الموجات الإرهابية سواء على الصعيد الإقليمى أو الدولى، وانتشار ظاهرة الدولة الفاشلة التى تعرضت إلى نزاعات مسلحة، وما نتج عنها من أزمات كبرى، كان له أكبر الأثر على الانهيار الداخلى لمؤسسات الدول بما يستوجب إعادة الإعمار باستعادة قوة وظائف الدولة، وهذا لا يتحقق إلا من خلال بناء تنموى شامل يتحقق به بناء الدول، وتتصاعد معه ضرورة تحقيق الأمن لهذه المنظومة التنموية لضمان عدم عودة العنف داخلياً والتصدى للاختراقات الخارجية؛ لذا أهتمت الدراسة فى هذا المحور بالإجابة على تساؤل هام وهو: إلي أى مدى يمكن إدارة أزمات التنمية السياسية للدولة من خلال منظور أمنى يحافظ على استمرارية عمليات التنمية دون تهديدات؟، وهو مايطلق علية اصطلاحياً (بالأمن التنموى)١٨:

١- **تأصيل مفهوم الأمن تاريخياً:** يشير تعريف مفهوم الأمن إلى تحقيق حالة من انعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسى والجسدى محل الشعور بالخوف١٩، وفى عام ١٩٤٨ استخدم"الأمن القومى" منذ إنشاء مجلس الأمن القومى الأمريكى٢٠. وتصاعد استخدام "استراتيجية الأمن القومى" خلال فترة الحرب الباردة؛ فسادت مصطلحات "الإحتواء – الردع – التوازن – التعايش السلمى" لتحقيق الأمن والسلم وتجنب الحروب التى طبعت النصف الأول من القرن العشرين٢١. واستمر الطابع العسكرى للمفهوم حتي إنتهاء صراع القطبية الثنائية، والطفرة فى طبيعة التهديدات على مستوى الدولة، وعلى الصعيد الدولى الأمر الذى أسقط النموذج القديم للأمن القومى، ليتغير من الاقتصار على أمن الدولة إلى "أمن الإنسان" وما

يتعلق به من أمن المجتمع؛ وإستحداث مصطلح "الأمن الإنسانى" فى التقرير السنوى لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الإنسانية عام ١٩٩٤، وتم تصنيف مجالات الأمن الإنسانى إلى "الأمن: الاقتصادى- الغذائى- الصحى - البيئى- السياسى"٢٢. وهنا تتأكد مدى أهمية ترابط مفهوم الأمن بشقيه التقليدى والإنسانى فكليهما سبباً فى للاستقرار وحاكمية العلاقة فيما بين الدولة والمواطن.

٢- <u>المفهوم المعاصر للتنمية:</u> يعد مفهوم التنمية من أهم مفاهيم القرن العشرين؛ بدأ في علم الاقتصاد؛ ومع تزايد سيطرة المؤسسات الاقتصادية والمالية فى النظام الدولى مثل (البنك الدولى- صندوق النقد الدولى IMF- منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OCED - والاتفاقية العامة للتعريفة والتجارة GATT- ومنظمة التجارة العالمية WTO) منحت الأولوية للنمو الاقتصادى٢٣. الأمر الذى أدى إلى خلل فى توزيع الموارد بين الدول؛ فزادت الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة، وتنبه العالم إلى أن للتنمية أبعاد مختلفة تتساوى فى الأهمية؛ فهناك أبعاد إجتماعية وثقافية وسياسية، ويقاس نجاح التنمية بمدى تطور هذه الأبعاد مجتمعه.

٣- <u>العلاقة التفاعلية بين مفهومي الأمن والتنمية:-</u> يعتبر"روبرت ما كنمارا" من اشهر من اسس لمفهوم الأمن التنموي، وهو رجل اقتصادي وسياسي ووزير الدفاع الأمريكي الأسبق، وقد ربط بين التنمية والقدرة على النمو والأمان في كتابه "جوهر الأمن" (أن الأمن القومي هو التنمية وبدون تنمية لا يمكن أن يوجد أمن، وأن الدول التي لا تنمو بالفعل لا يمكن أن تظل آمنة)٢٤. فامتلاك الأسلحة لم يمنع الثورات والعنف، ولا مثيري الاضطرابات من الفقراء. حيث ربط ماكنمارا بين الأمن والتنمية،فالأخيرة تتعدى البعد الاقتصادي لتشمل كافة الأبعاد. الامر الذي جعل تطبيق الأمن التنموي ينتقل بمفهوم (الأمن) من مجرد أمن الوسائل الي أمن الاهداف. (فلا تنمية بدون أمن، ولا أمن بدون تنمية). فالأمن "هو مجموعة المرتكزات التي تحفظ للدولة استقراراها وتحقيق قدر من الثبات لمواجهة المشكلات، في مجال الأمن والسلامة، ومختلف مناحي الحياة"، وإذا كانت التنمية تعني "المنهجية العلمية باستخدام تقنية المعلومات لتلبية احتياجات وأهداف محددة"، فإن كلً من الاستراتيجية الأمنية واستراتيجية التنمية تخطط لتحقيق أهداف الإستراتيجيات "الأمنوتنموية" متوسطة وبعيدة المدى، للوصول إلى أمن مستدام وتنمية مستدامة، فالتنمية شمولية في مساراتها سواء علمية أو سياسية أو اقتصادية إلخ.... ، ولن تتحقق هذه الأمنية التنموية إلا في ظل إطار أمني شامل، يحقق لها الاستقرار، ويحيطها بسياج أمني يميزه الإبداع والابتكار والأصالة

والمهنية، ويساعد على توظيف الوسائل والسياسات المتبناة لتحقيق الأهداف المرجوة.٢٥

مما سبق يتضح ان العلاقة بين الأمن والتنمية تبادلية التأثير، بينما أشارت بعض الدراسات الاكاديمية الي أن التنمية أكثر تأثراً بالأمن في الدولة، وأهمها دراسة Frances Steward التى أكدت على العلاقة بين انتشار العنف في المجتمع وتأخر التنمية.هذا بالاضافة الي تأكيد هذا التأثر بأن الفشل في الحكم، والاستبداد السياسي، والتطرف الديني والفكري قد يؤدي إلي العنف، وبالتالى تقليص جهود التنمية.٢٦

ثانياً-العلاقة الترابطية فيما بين تحديات التنمية المستدامة ٢٠٣٠ وازمات التنمية السياسية: تصاعدت أهمية تحقيق الاستقرار السياسي داخل الأنظمة الحاكمة من أجل ضمان التنمية الشاملة فمع إنتقال مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينات القرن العشرين، وعلي الرغم مما سبق ان الثابت بغياب التنمية تتأثر المنظومة الأمنية.الا ان العمليات التنموية يمكن ان تكون مصدر لأزمات عديدة تؤثر علي الاستقرار الأمني داخل الدولة، وتري الدراسة من خلال فرضياتها الثانية "أن الأزمات الناتجة من العمليات التنموية تمثل أزمات التنمية السياسية". وتسعي الدراسة للتحقق من تلك الفرضية وذلك برؤية تحليلية لتقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ لعام ٢٠١٩، وما نتج عنه من تحديات كانت تعبيراً لأزمات التنمية السياسية، وذلك كما يلي:٢٧

<u>التحدي الاول ..لهدف القضاء علي الفقر</u>

ان تباطؤ تناقص معدلات الفقر يعرض تحقيق هذا الهدف للخطر. فقد انخفضت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع من١٦% عام ٢٠١٠ إلى ١٠% عام ٢٠١٥، وشهدت منطقة شرق آسيا الجانب الأعظم من هذا التقدم. أيضاً حققت منطقة جنوب آسيا نجاحات مدهشة في هذا الصدد، مما ساعد على استمرار انخفاض المعدل العالمي. ومع ذلك فإن وتيرة التغيير آخذة في التواطؤ. وتظهر التوقعات الراهنة أن معدل الفقر المدقع لعام ٢٠١٨ يبلغ ٨,٦%، وتشير التوقعات المستندة إلى خط الأساس إلى أن ٦% من سكان العالم سيظلون يعيشون في فقر مدقع عام ٢٠٣٠ إذا استمرت الاتجاهات الحالية، ولا يزال الفقر المدقع مرتفعاً بعناد في البلدان المنخفضة الدخل والمتضررة من النزاع والاضطرابات السياسية، لا سيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. ويعيش حوالي ٧٩%من فقراء العالم في المناطق الريفية، حيث يبلغ معدل الفقر ١٧,٢مقارنة بالمناطق الحضرية (٥,٣%)، وما يقرب من نصف الفقراء (٤٦%) الذين يعانون من الفقر المدقع هم أطفال أقل من ١٤ سنة. وهذا ما يوضحه الشكل رقم (١):

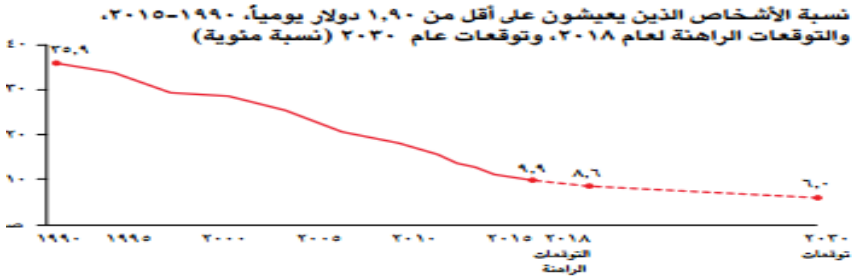

شكل رقم(١)

وفي ذلك تعبيراً واضحاً عن أزمة التوزيع كأحد أزمات التنمية السياسية؛ فالنظام السياسي يقوم بدور الموزع فى المجتمع عن طريق السياسات العامة، وذلك بتحديد فئات المستفيدين من التوزيع ومقدار القيم والمنافع. وهو ما ذكره "هارولد لازويل" أن السياسة هى من يحصل؟ على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟. وبالتالى تضع قضية التنمية الاقتصادية مهمة صعبة على عاتق النظم السياسية، فيما يتعلق بالتوزيع العادل كضرورة لإشباع الحاجات الأساسية وتحقيق توازن بين ثورة التطلعات، ودرجة الرضا الفعلي لهذه التطلعات .٢٨

التحدي الثاني.....لهدف القضاء التام علي الجوع

على الرغم من تحقق تقدم واسع النطاق خلال الفترات السابقة في القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة، الا ان عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع عاد إلى الارتفاع منذ عام ٢٠١٤، ومن ثم هناك حاجة لبذل جهود مكثفة لتحسين حصول الجميع على الغذاء الكافي، والاهتمام بزيادة الانتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولتنفيذ ممارسات زراعية قادرة على الصمود، وضمان عمل الأسواق بصورة سليمة. وأخيراً، يتعين كسر حلقة سوء التغذية المتوارثة عبر الأجيال. وتري الدراسة ان كلاً من تحديات الفقر والجوع في علاقة ترتبية يجمعهما سوء إدارة الدول لمقدراتها، وفي ذلك تعبيراً واضحاً عن أزمتي التنمية السياسية المتعلقة بأزمة التوزيع السابق شرحها، وأزمة التغلغل[٢٩] أو الإدارة التى تدور حول مدى كفاءة الجهاز الإدارى للدولة للتغلغل فى أجزاء المجتمع وبناه المختلفة، بقصد تحريكه وتنفيذ سياسات الدولة فيه، مما يؤكد سطوة الدولة وسلطتها ويرتبط ذلك بقدرة

النظام السياسي ذاته على النجاح فى أداء وظائفه، ويمثل إخفاق الدولة فى أداء هذا الدور فى تعطيل مسيرة التنمية.

التحدي الثالث...لهدف الصحة الجيدة والرفاه

ان انخفاض معدلات وفيات الأطفال، واستمرار الارتفاع في متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي، وتحقق تقدم مطرد في مكافحة بعض الأمراض المعدية، يمثل تقدماً كبيراً في تحسين الصحة. إلا أن التقدم تباطأ أو توقف في حالة أمراض أخرى، مثل الجهود العالمية للقضاء على الملاريا والسل، فنصف سكان العالم على الأقل لايزالون يفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية. مما يعنى ضرورة تحقيق التغطية الصحية الشاملة للجميع والتمويل المستدام للصحة؛ ومعالجة تزايد عبء الأمراض غير المعدية، والتصدى لمشكلة تلوث الهواء والافتقار إلى مرافق المياه والصرف الصحي المدارة بأمان. ويعبر هذا التحدي عن أزمتى التغلغل، والتوزيع –السابق شرحهما– بالاضافة إلي أزمة الاندماج٣٠، وتعنى "صنع نوع من التوافق بين مختلف القطاعات التى تضغط على الحكومة فى صورة مطالب معينة وقدرة الجهاز الحكومي على تنفيذ المطالب "، ويمكن النظر إليها على مستويات ثلاثة (العلاقة بين مختلف أجهزة الحكم ومؤسساته، والعلاقة التفاعلية بين مختلف الجماعات والتنظيمات التى تشكل مطالب أو ضغوطا على الحكومة، والأخير العلاقة بين الجماعات التى تطالب وبين الأجهزة الحكومية التى ستستجيب للمطالب). وفي ذلك توصيف منضبط إلي اهم تحدي للصحة وهو تحمل العاملون الصحيون أكثر من طاقتهم في البلدان التي تشتد فيها الحاجة إليهم. وتشير البيانات المتاحة– في الرسم البياني رقم(٢) – عن الفترة بين عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٨ بأن عدد الأطباء فيما يقرب من ٤٠% من جميع البلدان يقل عن ١٠ أطباء لكل ١٠٠٠٠ شخص، وأن عدد العاملين في التمريض والقبالة حوالي ٥٨% من البلدان يقل عن ٤٠ لكل ١٠٠٠٠ شخص، بجانب سوء توزيع العاملين الصحيين في جميع أنحاء العالم وحتى داخل البلدان، فالمناطق التي تواجه العبء الأكبر من الأمراض لديها النسبة الأقل. ويقدر أن يكون هناك حاجة إلى حوالي ١٨ مليون عامل صحي إضافي على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٠ لضمان حياة صحية للجميع.

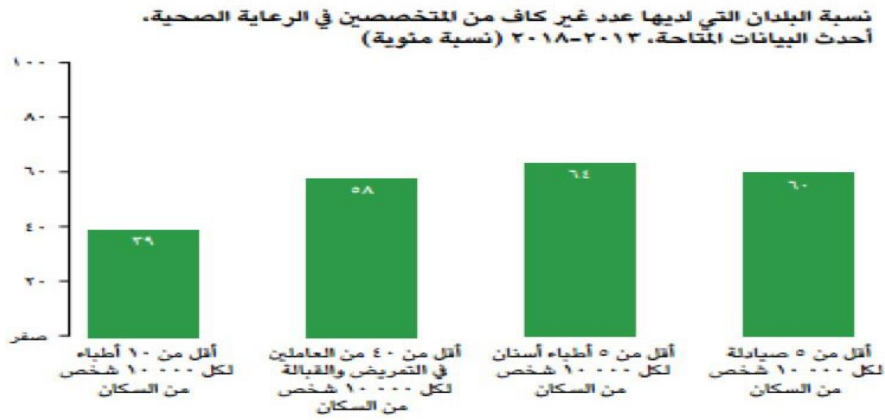

شكل رقم(٢)

<u>التحدي الرابع .....لهدف التعليم الجيد:</u> مازال ملايين الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، فضلاً عن انخفاض عملية التحصيل، وتباين الفرص، وينبغي أن توفر هذه الثغرة حافزاً لصناع السياسات لإعادة تركيز جهودهم لضمان تحسين نوعية التعليم، وتمكين الجميع من الحصول عليه. وتتخطى أزمة التعلم تهديد قدرة الفرد على الخروج من الفقر، لخطر تهديد المستقبل الاقتصادي لبلدان بأكملها في سياق كفاحها من أجل التنافس في الأسواق العالمية بموارد بشرية أقل فى المهارات. ويأتي هذا التحدي لتعبر عنه أزمة الهوية[٣١] والتي تري الدراسة انها سبب رئيسياً؛ فالهوية العالمية التي اتخذت منهجية وهدفاً مباشر للعمليات التعليمية والثقافية أدت بالدول النامية إلي التخبط عند اختيار النموذج الحضاري الذى تنشده الدولة فى التحديث الثقافي والتنمية الشاملة. ويرجع ظهور مشكلة الهوية إلى عوامل عديدة مثل سرعة التغير فى المجتمع، والتحديث، والتشتت النفسي وتمزق الدول النامية بين القيم الموروثة والمحببة، وبين مقتضيات ومتطلبات الحضارة العالمية الصناعية، الأمر الذى يعلي من شأن المؤثرات الخارجية على القيم السياسية لكافة المواطنين وفى مقدمتهم الاجيال الجديدة.

التحدي الخامس...لهدف المساواة بين الجنسين[٣٢]: لايزال هناك اخفاق في تحقيق هذا الهدف بسبب الفشل في القضاء علي العنف ضد المرأة وحماية حقوقها. حيث تفتقر نسبة كبيرة من الدول إلي قوانين "تجريم الاغتصاب- مجالات العمالة والمزايا الاقتصادية- المساواة في الأجر عن العمل – وتحديد السن الادني للزواج"، بجانب انها ممثلة تمثيلاً ناقصاً علي مستوي القيادة السياسية. ويشير ذلك بوضوح إلى أزمة

المشاركة ٣٣. وتعنى "المشاكل المترتبة على ازدياد حجم المشاركين فى المشاركة السياسية دون أن تتوفر الأدوات والآليات التى تدعم تلك المشاركة". بالاضافة إلي أزمة الاندماج وقدرة الدول علي دمج المرأة من خلال تجنب أزمة الهوية العالمية التي تفرض ثقافات مغايرة للإيكولوجية السياسية للدول.

التحدي السادس...لهدف المياه النظيفة والنظافة الصحية: رغم إدراك معظم بلدان العالم أهمية تحسين تنسيق استخدام موارد المياه ووضع خطط متكاملة لإدارتها، لاتزال هناك حاجة لمزيد من الجهد لتحسين وصول خدمات المياه والصرف الصحي، وزيادة معالجة مياه الصرف، وحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستعادتها..إلخ. وفي ذلك تعبيراً عن أزمة التغلغل أو الإدارة.

التحدي السابع...لهدف طاقة نظيفة: هناك حاجة لمزيد من الاهتمام للتمكن من تحسين الوصول إلى أنواع وقود وتكنولوجيا الطهي النظيفة والآمنة لثلاثة بلايين من الناس، والتوسع في نطاق استخدام الطاقة المتجددة خارج قطاع الكهرباء، ولزيادة كهربة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.وفي ذلك تفعيل لأزمتى التوزيع والتغلغل.

التحدي الثامن....لهدف العمل اللائق ونمو الاقتصاد: ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على مستوى العالم بنسبة ١,٩% عام ٢٠١٧، مقارنة بنسبة ١,٣% عام ٢٠١٦. ويرمى هذا الهدف للتنمية المستدامة إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي على الأقل بنسبة ٧% فى أقل البلدان نمواً، ومن ثم الحاجة إلى سياسات تشجيع التنويع الاقتصادي في هذه البلدان لضمان استدامة طويل الأجل ولتحقيق نمو أكثر شمولاً. وفي ذلك تعبيراً صريحاً لأزمة التوزيع.

التحدي التاسع... الصناعة والابتكار: يمكن للتصنيع المستدام والشامل للجميع، إلى جانب الابتكار والبنية التحتية، أن يطلق العنان لقوى اقتصادية ديناميكية وتنافسية تولد فرص العمل والدخل. وتلعب هذه العناصر دوراً رئيسياً في الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة وتعزيزيها، وتسهيل التجارة الدولية وتمكين استخدام الموارد بكفاءة. وتحتاج أقل البلدان نمواً إلى تسريع تطوير قطاع الصناعات التحويلية لديها إذا أرادت تحقيق غاية عام ٢٠٣٠، وعليها أيضاً أن تضاعف الاستثمار في البحث العلمي والابتكار.فرغم ان الانفاق العالمي علي البحث والتطوير٢تريليون دولار سنوياً،الا ان هناك تباينات واسعة بين البلدان تشير إلي استمرار الحاجة لدعم قوي علي مستوي السياسات لزيادة

تمويل البحث والتطوير في المناطق النامية.وفي ذلك تعبيراً عن أزمات "التغلغل- التوزيع- الاندماج".

التحدي العاشر....الحد من أوجه عدم المساوة: يستمر ارتفاع معدلات انعدام المساواة في الدخل على مستوى العالم، رغم أن شريحة ال٤٠ % الدنيا من السكان في معظم البلدان تشهد زيادة في الدخل، ولذلك لابد من تركيز الأهتمام للحد من انعدام المساواة في الدخل وغيره من أوجه عدم المساواة، مما يشير لأزمة التوزيع.

التحدي الحادي عشر...لهدف مدن ومجتمات محلية مستدامة: ينتشر التوسع الحضاري في العالم بشكل متزايد. وتعد المدن والمناطق الحضرية مراكز قوة للنمو الاقتصادي، إلا أن التوسع السريع يؤدى لتزايد عدد سكان الأحياء الفقيرة، وعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات، وإثقالها بالأعباء، وتفاقم تلوث الهواء، والزحف الحضري العشوائي دون أي تخطيط. ويجتمع كلاً من ازمة التوزيع والتغلغل والاندماج لتعبر عن هذا التحدي. ولمواجهه هذه الازمات، وضع ١٥٠ بلداً خططاً حضرية وطنية، نصفها تقريباً في مرحلة التنفيذ. وسيساعد ضمان تنفيذ هذه الخطط بشكل جيد على نمو المدن بصورة أكثر استدامة وشمولاً للجميع.

التحدي الثاني عشر....لهدف الاستهلاك والانتاج: ترافق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على مدار القرن الماضي لضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، تدهور بيئي يعرّض الأنظمة ذاتها التي تعتمد عليها التنمية في المستقبل للخطر. وعلى الصعيد العالمي، فإنه يواصل استخدام كميات متزايدة من الموارد الطبيعية لدعم الأنشطة الاقتصادية، وتزايد توليد النفايات عالمياً. لذلك هناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان الأخذ بسياسات تحسن كفاءة استخدام الموارد وتقلل من النفايات وتعمم ممارسات الاستدامة في جميع قطاعات الاقتصاد. وفي ذلك تعبيراً عن أزمة التوزيع.

التحدي الثالث عشر...لهدف العمل المناخي: يمثل المناخ أكبر تحد أمام التنمية المستدامة، فتغير المناخ يؤدي بالفعل إلي تفاقم مخاطر الكوارث. ويمثل إطار سينداي(٢٠١٥-٢٠٣٠) إطاراً للحد من مخاطر الكوارث، ومنذ اعتماده تبذل البلدان جهوداً للقيام بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية. وتتمثل أكبر التحديات في الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث من أجل الصمود وتعزيز تماسك السياستين أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ. ويعبر هذا التحدي عن أزمة التغلغل ومدي إدارة

الدولة للنظام السياسي الذي يرتبط اخفاقة بعدم قدرته علي اداء وظيفته مما يؤثر فى تعطيل مسيرة التنمية المستدامة.

التحدي الرابع عشر... لهدف الحياة تحت المياه: تؤدي الآثار الضارة الناتجة عن تحمض المحيطات وتغير المناخ (بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر) والظواهر المناخية المتطرفة وتآكل السواحل إلى تفاقم التهديدات المستمرة التي تتعرض لها الموارد البحرية والساحلية من الصيد الجائح والتلوث. وتعتبر المناطق المحمية والسياسات والمعاهدات التي تشجع استثمار المحيطات بصورة مسئولة ضرورية لمواجهة هذه التهديدات. لذا كان هذا التحدي خاص بأزمة التغلغل وادارة الدولة.

التحدي الخامس عشر...لهدف الحياه في البر: يستمر النشاط البشري في إضعاف صحة النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها جميع الأنواع. وقد أخذ فقدان الغابات في التباطؤ لكنه مستمر بمعدل ينذر بالخطر؛ ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة، هناك مليون نوع من النباتات والحيوانات معرضة لخطر الانقراض؛ ويقدر أن ٢٠% من مساحة اليابسة تدهورت بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠١٥. ويتخذ كثير من البلدان تدابير للحفاظ على تلك الموارد الطبيعية الثمينة وترميمها والاستفادة منها على نحو مستدام. وذلك يشير لأزمة إدارة الدولة او التغلغل.

التحدي السادس عشر...لهدف السلام والعدل والمؤسسات القوية: لا يزال تحقيق إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع هدفاً بعيد المنال. وفي السنوات الأخيرة، لم يُحرز أي تقدم كبير نحو إنهاء العنف، أو تعزيز سيادة القانون، أو تقوية المؤسسات على جميع المستويات. وتعمل المزيد من البلدان على تكثيف الجهود للكشف عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، وعلى وضع قوانين وأنظمة تعزز مجتمعات أكثر انفتاحاً وعدلاً. ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان تنفيذ هذه الآليات بشكل صحيح. وتمثل النزاعات وغيرها من أشكال العنف تحدياً مهيناً للتنمية المستدامة، وتعبر أزمة الشرعية ٣٤عن هذا التحدي؛ حيث يعجز النظام السياسي عن تحقيق التكامل السياسي بين الحكام والمحكومين وتبدأ بالتساؤلات حول شرعية الأساس الذى تستند عليه السلطة، والدور الصحيح للحكومة المركزية وأهدافها وطبيعة العلاقة بينها وبين السلطات..إلخ، مما يعني أن الأزمة فى جوهرها مشكلة دستورية، وتصل إلى ذروتها عندما يحدث إنهيار فى المؤسسات الحكومية ويرجع ذلك إلى أحد الأسباب الآتية أو

جميعها :- الأسس المتضاربة وغير الكافية لإعادة السلطة فى المجتمع - نشوء تنافس مكثف وغير مؤسس على السلطة - عدم قبول تبريرات النخبة الحاكمة لاستحواذهم على السلطة.٣٥

التحدي السابع عشر...عقد الشراكات لتحقيق الأهداف: تظهر الحاجة الماسة للتعاون الدولي القوي وتنشيط الشراكة العالمية لحصول الدول على الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة فى ظل تراجع المساعدة الإنمائية الرسمية، وعدم توافق تدفقات الاستثمار الخاص إلى حد كبير مع التنمية المستدامة، بجانب تباطؤ النمو العالمي بسبب التوترات التجارية المستمرة. ويعتبر هذا التحدي تجسيداً لأزمة التغلغل وأزمة التوزيع، الا انه سبب رئيسي في أزمة الهوية، فالبلدان المانحة لا تفي بتعهداتها بزيادة التمويل الإنمائي الا بمشروطية تنفيذ الهوية العالمية من قبل البلدان الاقل نمواً فتتصاعد أزمة الهوية، وتحد الجهود الموجهة نحو تحقيق الأهداف العالمية.

وتري الدراسة ان السبعة عشر تحدي السابقة ــ وما يعبر عنها من أزمات التنمية السياسيةــ النابعة من التغذية الاسترجاعية لعملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، جميعها تعبر بل انها تخضع إلي أزمة هامة من ازمات التنمية السياسية وهي أزمة بناء الدولة.

ترتبط إشكالية بناء الدولة وإعادة بنائها بعد النزاعات ارتباطاً وثيقاً بالبعد السياسي، وتتداخل فيها العديد من العوامل والفواعل مما يشكل منظومة قيمية راسخة بين الحاكم والمحكوم. وهذه العلاقة الداخلية تنعكس بدورها خارجياً فى المجتمع الدولى، حيث تساق الدول وفق ما لديها من قوى وطاقات، من أجل تحقيق غايات وأهداف أكبر. ولكن بالنظر إلى أن الدولة لم يعد في مقدورها الجمع بين فكرة العمل وتوفير فرص العمل، وبين الاستثمار والادخار، وبين توزيع الفوائد والقروض من دون أن تحترم القوانين التي تشرعها من هذا المنظور، يتبين أن بناء الدولة لم يكتمل قيامه بعد، وإن اكتملت شروطه.

وتتداخل العلاقات الدولية في عملية تطور الدول وتتأرجح بين سياسة البناء وسياسة التفكيك، سواء تعلق الأمر بالداخل وعدم تنظيمه أو بالخارج واكتساحه ما هو أضعف منه، ومن هنا يسيطر مبدأ العنف على أنظمة العالم النامي في غياب وسائل الحوار والاتصال الممكنة. وهذا ما قامت فكرة بناء الدولة–الأمة عليه، بهدف ضبط تطورات

الأمة من جهة، والتشديد على إدارة العنف، عبر تدخل القانون. وعليه، تركِّز الدولة من منظور التنمية السياسية على القواعد والأطر التي تحكم صيغة الحكم ذاته، وما تضفيه الأمة على نفسها من قوة وشرعية وسيادة وتنظيم ومشاركة وغير ذلك في إطار البناء، مما يضمن بقاء الدولة.

وتكمن الرؤية في أن التنمية السياسية تكون بحل تلك الأزمات والتغلب عليها حيث أن الأزمة هى نتاج تغييرات وأحداث على صعيد النظام السياسي نفسه أو فى تفاعله مع النظم الفرعية الأخري فى المجتمع والتي تشكل بيئته الداخلية، أو من بيئته الخارجية، وهذا يتوقف على طبيعة المطالب وتوفر الموارد فإذا زاد ضغط المطالب وكان هناك عجز فى الموارد، تنشأ الأزمة، وحدة الأزمة واتساعها يتوقف بصورة كبيرة على أداء النظام وقدرته على الموازنة بين المطالب والمواد، وقدرته على إنتاج مخرجات قادرة على الاستجابة والتوزيع ٣٦.

مماسبق استطاعت الدراسة شرح وتحليل فرضيتها بصورة واقعية مؤيدة بإثبات نابع من تقرير أهداف التنمية المستدامة٢٠٣٠ لعام ٢٠١٩ ، وما نتج عنه من تحديات، وأيضاً مايقابل تلك التحديات من أزمات للتنمية السياسية. ويتم التحقق من فروض الدراسة وتأكيدها من خلال:

١. تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩

٢. تقارير برنامج الامم المتحدة الأنمائي في اعقاب انتشار فيروس كوفيد-١٩

حيث رصد تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٩، ان اوجه عدم مساواة في التنمية البشرية يشكل حواجز لاتمام خطة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، ولقد جاءت معالجة اوجه عدم المساواة بأبعاد اكدت علي ان تهميش اهتمامات التنمية السياسية يؤدي الي تولد أزماتها، والتي ماهي الا تحديات استمرارية التنمية المستدامة، فيري التقرير مايلي:٣٧

اوجه عدم مساواة في التنمية البشرية تتسبب في ضرر المجتمعات، فهي" تزعزع ثقة الافراد بالحكومات وبالمؤسسات وببعضهم البعض، وتقوض التماسك الاجتماعي، ويضر بالاقتصاد، إذ يبدد ما كان قد يُنجز. وكثيراً ما تجعل أوجه عدم المساواة من الأصعب علي القرارات السياسية التعبير عن تطلعات المجتمع بأسره، إذ تستخدم القلة التي في المقدمة نفوذها لتوجه هذه القرارات إلي خدمة مصالحها الآنية. وعندما يضيق بالافراد زرعاً ينزلون إلي الشارع".

وبرغم من تحقق هذا الامر في الدول النامية من قبل كثورات الربيع العربي.الا انه تصاعد في تلك الفترة في الدول المتقدمة "كاحتجاجات فرنسا وحركة السترات الصفراء والتي اندلعت لتخفيض الضرائب علي الوقود، ورفع الحد الأدني للأجور في مايو ٢٠١٨، ووصلت الاحتجاجات إلي الدولة العظمي الولايات المتحدة ضدد التميز العنصري وقتل الشرطة لأحد افراد الشعب ذي الأصول الإفريقية واندلاع المظاهرات في معظم دول العالم للتنديد بالامر وذلك في ٢٠٢٠، الأمر الذى يدل علي تأكيد أهمية ادراك أزمات التنمية السياسية للحفاظ علي انجازات المنظومة التنموية من خلال إعادة الثقة في العلاقة بين الحاكم والمحكومين تجنباً لتدعيات أزمة الشرعية ومخاطر تداعيات انعدام المساواة علي المستوي العالمي .

اهتم التقرير بأوجه عدم المساواة في القرن الواحد والعشرين "فيما وراء الدخل والمتوسط والحاضر"، ويقصد بالدخل "ان التقييم الشامل لعدم المساواة يجب أن يتجاوز تحليل الدخل والثروة" وهي تمثل أوجه عدم مساواه اقتصادية إلي أوجه عدم مساواة أخري، مثل"التعليم والصحة واحترام حقوق الانسان"، ويقصد بماوراء المتوسط "ان التحليل يجب الا يختزل في بيانات تعتمد إلي رقم واحد، فيجب تدرج عدم المساواة بأكمله "الفوارق في الإنجازات عبر السكان حسب خصائص اجتماعية- اقتصادية مختلفة". ويقصد بما وراء الحاضر "عدم الاقتصار علي التحليل للماضي والحاضر". حيث يجب رصد المتغيرات الدولية للتنبوء بشكل عدم المساواة في المستقبل، وذلك لإدارة المخاطر والتكيف علي جميع المستويات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. ولقد قدم أوجه عدم المساواة فى تحقيق التنمية البشرية ٢٠٣٠ كأحد معوقات تحقيق التنمية المستدامة، والتى تتخطى فوارق الدخل والثروة لتؤثر على مستقبل الأجيال القادمة، وتتمثل فى خمس رسائل رئيسية:- لتقرير خمسة رسائل و الشكل رقم (٣) يوضح خمس رسائل محددة ناتجه:

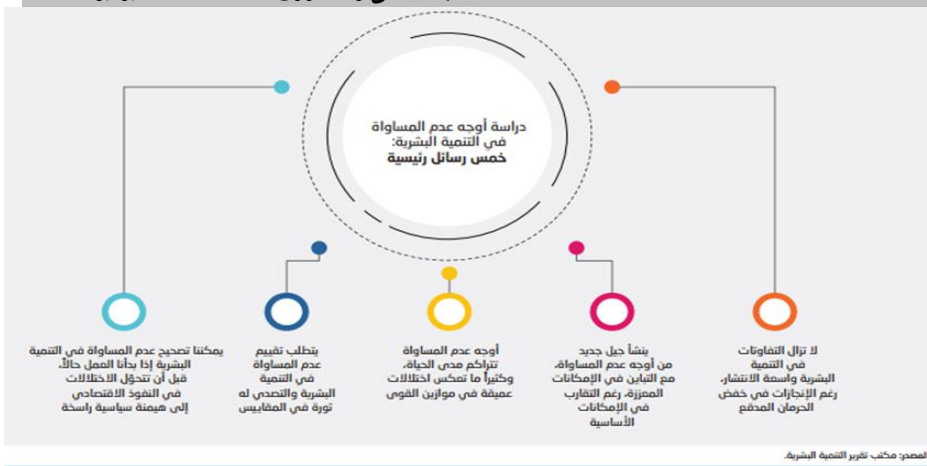

الشكل رقم(٣)

الرسالة الأولي لاتزال التفاوتات فى التنمية البشرية واسعة الانتشار، خاصة فيما يتعلق بحرية الأفراد فى تحقيق ذواتهم، رغم الانجازات فى خفض الحرمان المدقع، إلى الحد الذى يصعب معه القضاء على تلك التفاوتات بحلول ٢٠٣٠ كما تنشد أهداف التنمية المستدامة.

الرسالة الثانية ينشأ جيل جديد من عدم المساواة، مع التباين فى الإمكانات المعززة، رغم التقارب فى الإمكانات الأساسية المرتبط بأشكال الحرمان الأشد، وذلك المرتبط بمتوسط العمر، فكلاهما آخذاً فى التقلص فى مقابل أوجه جديدة من عدم المساواة تعكس جوانب أكثر أهمية فى المستقبل، مثل أزمة المناخ وموجة التغير التكنولوجى الكاسحة.

الرسالة الثالثة قد تتراكم أوجه عدم المساواة مدى الحياة، وكثيراً ما تعكس اختلالات عميقة فى موازين القوى، نتيجة عوامل متجذرة فى المجتمعات والاقتصادات والبنى السياسية.

الرسالة الرابعة يتطلب تقييم عدم المساواة فى التنمية البشرية والتصدى له ثورة فى المقاييس، والحاجة إلى مفاهيم أوضح مرتبطة بتحديات العصر، والجمع بين مصادر شتى للبيانات، واستخدام أدوات تحليل أدق.

الرسالة الخامسة يمكن تصحيح عدم المساواة فى التنمية البشرية فى القرن الحادى والعشرين، إذا بدأنا العمل فى الحال، قبل أن تتحول الاختلالات فى النفوذ الاقتصادى إلى هيمنة سياسية راسخة. فعدم التنبّه إلى الجيل الجديد من أوجه عدم المساواة في

الإمكانات المعززة، والكثير منها آخذ في النشوء، لا يمكننا من اجتناب المزيد من تجذر عدم المساواة في التنمية البشرية في القرن الحادي والعشرين.

إن التغيير في عدم المساواة في الدخل على المدى الطويل، كما في غيره من أوجه عدم المساواة في التنمية البشرية، يستلزم نهجاً في السياسات أوسع وأشمل، ضمن إطار يربط ما بين توسّع الإمكانات والمداخيل وبين توزيعها، وهذه بدورها تصوغها الأنظمة والمؤسسات والسياسات السائدة في السوق.

وجاءت تقارير برنامج الامم المتحدة الأنمائي في اعقاب انتشار فيروس كوفيد-١٩ ٣٨التأكد علي ماسبق،وتثبت صحة فرضيات الدراسة، فلقد اظهرت الجائحة عمق التحديات التي تواجه التنمية المستدامة، حيث واجهت الاهداف مزيد من التعطل، ويقول الأمين العام الأمم المتحدة "إن الجهود العالمية لم تكن كافية لإحداث التغيير الذي نحتاجه، مما يعرض للخطر وعود جدول الأعمال للأجيال الحالية والمقبلة، ويجعل الأهداف أكثر صعوبة"، ويشير وكيل أمين الامم المتحدة، ليون تشن مين"إن السعي المستمر لتحقيق هذه الأهداف سيبقي الحكومات في تركيز علي النمو، وفي الوقت ذاته علي الإدماج والإنصاف والاستدامة". وهذا ماأشارت إلية الدراسات من مؤشرات التغيير في اعقاب انتشار الفيروس، حيث تم رصد تداعيات اقتصاد السوق، وفشل نظام الاعتماد المتبادل، وبداية انهيار منظومة العولمة، وفي ذلك ما يؤكد علي مؤشر تقرير التنمية البشرية السابق الذي أكد علي أهمية تحقيق المساواة فيما وراء الدخل، واثبتت التداعيات العودة إلي دور الدولة وأهميته في مواجهة كارثة الجائحة.٣٩

المحور الثالث: المقاربة الأمنية لتحديث دور التنمية السياسية في دعم التنمية المستدامة ٢٠٥٠

بناءً علي ما تم اثباته سابقاً تري الدراسة أن هناك حتمية لإضافة هدف رئيسي يعبر عن التنمية السياسية داخل خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وهذا بمثابة نتيجة عملية التغذية الاسترجاعية لنسق المنظومة التنموية، علي ان تكون آليات هذا الهدف هي: إعادة بناء الدولة وانظمتها السياسية وفقاً للإيكولوجيا السياسية الخاصة بكل دولة، وإيجاد سياسات بديلة لمواجهة التحديات التي ظهرت في الربع الأول من خطة ٢٠٣٠. علي ان تتمتع الأنظمة السياسية بالمرونة للتكيف مع تغييرات العملية التنموية؛ لإستيعاب الحفاظ علي الاستمرارية المستقبلية وفقاً للمستجدات التنموية في جميع

المجالات. وهذا مايهدف إليه المحور الثالث من الدراسة، ويتم ذلك من خلال استعراض مايلي:

اولاً- الاستراتيجية الأمنية لإدارة أزمات التنمية السياسية المعاصرة

ان تصاعد أولوية تحقيق التنمية السياسية فى منظومة التنمية الشاملة . ارتبط بضرورة تحديث إدارة أزمات التنمية السياسية من خلال استراتيجية أمنية تهدف إلى التخطيط القائم علي: إدارة مخاطر التحديات والمعوقات"الداخلية-الخارجية "التي تواجه النظام السياسي قبل التحول الي أزمات للتنمية السياسية، واستحداث آليات وسياسات بديلة مبتكرة التي تتجاوز الأشكال التنظيمية المألوفة وأساليب الإدارة الروتينية المتعارف عليها عند مواجهة أزمات التنمية السياسية.

١- <u>إدارة مخاطر تحديات النظام السياسي</u>[٤٠]

أ- مؤشرات المخاطر السياسية: يتوقف رصد المخاطر التي يتعرض لها النظام السياسي علي ثلاثة مؤشرات جوهرية:- مستوي الاستقرار الذي تتمتع به السلطات الحاكمة، وماهية الصراعات الداخلية والخارجية، والانقسامات المجتمعية"الاثنية- الطائفية -الدينية-القبلية".

ب- المواجهة العامة للمخاطر السياسية:

- صياغة خطة عامة للدولة لجميع انواع المخاطر تقوم علي تصنيف انواع المخاطر في كل مجال (تحديد درجة احتمالية حدوث المخاطر، درجة تأثير المخاطر علي البيئة المحيطة، القدرة علي الاستجابة لأنواع المخاطر المختلفة، تحديد مجموعة من بدائل الحلول للتعامل مع المخاطر).
- تحديد مجموعة من الاجراءات الدورية لضمان فاعلية السياسة العامة للمخاطر: التأكد من السيطرة علي تعبئة موارد الدولة لمواجهة المخاطر ومدي الحاجة لموارد خارجية،إنشاء هيكل تنظيمي للادراة قائم علي التحديث والتطوير المستمر، وعمل نظام متكامل للاتصالات لسرعة تداول المعلومات وإصدار القرارات، والتنسيق بين الاجهزة المعنية بادارة الازمات السياسية للدولة، واخيراً رصد وتحليل تغييرات تأثير الاحداث المحلية والدولية علي تطور المخاطر.
- تنفيذ الخطة باختيار مجموعة الطرق التي ستتبع للتعامل مع المخاطر من خلال:

تحليل الموقف الاستراتيجي للمخاطر من خلال نموذج التحليل " swot analysis"٤١ – هو اختصار لأربع كلمات أساسية نقاط القوة strengths، ونقاط الضعف weaknesses ، والفرص opportunities والتهديدات threats وذلك لكلاً من التأثيرات الداخلية والخارجية للمخاطر، ترتيب أولويات البدائل للتعامل مع المخاطر، حشد وتعبئة جهود الهيكل التنظيمي من خلال (تحديد المهام الرئيسية لتنفيذ الخطة – إعطاء الوحدات التنظيمية السلطة والأولوية اللازمة للتنفيذ "تفويض السلطة") مراجعة وتقييم الخطة وذلك لتحليل ومعالجة أخطاء التنفيذ، وللتقييم المستمر لوسائل التحكم الأمني المستخدمة.

٢– منهج السياسات البديلة في إدارة أزمات التنمية السياسية

أ– المحدد الداخلي– الخارجي لإدارة أزمات التنمية السياسية٤٢: من واقع استقراء مفهوم الأزمة، والبحث في القواعد المتعددة التي من خلالها يتم وضع استراتيجية لإدارة الازمات بوجه عام والتنمية السياسية بشكلاً خاص، يمكن نخلص مما كتب من الادبيات المتخصصة إلي: ٤٣

ان إدارة الازمات علي المستوي الداخلي هي مسئولية جماعية تنتمي الي العمل الجماعي الذي تتداخل فيه أدوار أجهزة وكيانات متعددة ذات خبرات متخصصة، وتحتاج الي تنسيق تنظيمي يتسم بدرجة من المرونة للتكيف مع التغيرات دون تباطوء، ارتباط إدارة الدولة للتنمية السياسية بمدي تحقيق الاستقرار علي المستوي الخارجي في العلاقات الدولية، لذا اعتبرت استراتيجية إدارة الأزمة الدولية ركن رئيسي من متطلبات التنمية السياسية.

ب– إدارة أزمات التنمية السياسية في ضوء "منهج السياسات البديلة"٤٤: تأسيس منهج السياسات البديلة في إدارة أزمات التنمية السياسية علي:تطبيق سياسات متوسطة أو طويلة الاجل تمنع بموجبها نشوء الازمات، او امتدادها،او تلافي ظهورها قبل تفاقمها من خلال تفعيل ادارة للمخاطر السياسية وضع تخطيط إجرائي لمواجهة الازمات الطارئة قائم علي إجراء رد فعل منظم وفعال لمواجهتها وإداراتها بكفاءة، تحديد سياسات دورية تتميز بالمرونة والاستمرارية لتصحيح سلبيات الرؤية الاستراتيجية لعملية التنمية وتعظيم الايجابيات لمواجهة متغيرات قطاعات التنمية الشاملة وتأثيراتها علي التنمية السياسية.

٣-نحو مقاربة أمنية لسياسات بديلة في ادارة أزمات التنمية السياسية المعاصرة:

إذا كانت أزمات التنمية السياسية المعاصرة تتطلب نشاطاً أمنياً لازماً لإداراتها والتصدي لمعوقات استمرار العملية التنموية واستدامتها، فإنه علي الجانب الآخر يمكن للأمن أن يسهم بشكل مباشر في عملية التنمية بأبعادها ومستوياتها المختلفة من خلال تفعيل مفهوم الأمن التنموي. وفي هذا الاطار كان من الأهمية طرح مجموعة من السياسات البديلة تتلاءم مع إدارة أمنية أزمات التنمية السياسية المعاصرة وما يمكن ان يطرأ عليها من تطورات، وذلك كما يلي:

اولاً- سياسة النمو الأحتوائي

١- المفهوم: ظهر مفهوم النمو الاحتوائي[٤٥] أو النمو الشامل علي الساحة الاقتصادية في اواخر التسعينات، ويشير إلي تحقيق النمو القائم علي مشاركة الجميع في جهود التنمية، وتحقيق عدالة التوزيع في الفرص بين فئات المجتمع؛ تحقيقاً للعدالة الاجتماعية. وهذا يتفق مع الأهدف الثامن والأول والخامس للتنمية المستدامة (SDGs). ويتبني كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هذا المفهوم كمدخل لإضفاء البعد الاجتماعي علي خطط إصلاح وتعافي الاقتصاد الكلي [٤٦].

٢- الشروط: وبالاستعانة برؤية وشروط تلك السياسة الاقتصادية كسياسة بديلة؛ نجد أنها تقدم آليات تفعيلية لمواجهة أزمات التنمية السياسية تحقيقاً للأمن التنموي، وذلك كما يلي :

الشرط الأول المشاركة: ويتحقق سياسياً بإدماج جميع افراد المجتمع في عملية التنمية وضمان مشاركتهم الفعالة، ولاتقتصر المشاركة علي العمليات الانتخابية فقط، فهناك آليات ضرورية يجب ان تخضع الي التحديث الدوري؛ لرفع درجات الوعي السياسي وتتمثل في كلاً من التنشئة السياسية والتثقيف السياسي، وذلك للتكيف مع التغيرات التي تطرأ أثناء عملية التنمية مما يؤدي الي التمكين السياسي للكفاءات؛ لمشاركة صناع القرار في صياغة وتنفيذ السياسة العامة للدولة دون المساس بأمن البلاد، وهنا يمثل الأمن التنموي ضماناً لاستمرارية منظومة التنمية السياسية وذلك من خلال:

أ- حوكمة الدور السياسي للمجتمع المدني للتصدي لاختراقات المنظمات الخارجية

تعتبر المعايير القيمية التي يستند إليها المجتمع المدني أساس عملية التنشئة السياسية التى تساعد الفرد على اكتساب معلومات وحقائق وقيم سياسية تمكنه من تكوين اتجاهات فكرية تؤثر في سلوكه وتحدد درجة فاعليته السياسية في المجتمع وتساعد على بقاء واستقرار النظام السياسي.٤٧ فالاتجاه للعمل التطوعي في المؤسسات المدنية يمثل الجانب التطبيقي لمفهوم "المواطنة"، حيث يسعى لمزج وتذويب الفروق الاجتماعية بين الشرائح المختلفة بما يمكن المواطن أن ينتقل إلى العملية السياسية كفاعل رئيسي يمارس السلطة للصالح العام من خلال التمثيل النيابي أو الإنخراط في المؤسسات الرسمية للدولة الأمر الذي يتيح للدولة قدراً من الكفاءات المؤهلة لإدارة مقدراتها، وأيضاً يتاح للمواطنين الراغبين في الإنخراط في العمل السياسي "تعريف" أشخاصهم إلى المجتمع عن طريق مشاريع وأعمال مجتمعية تعبر عن قدراتهم وأدوارهم في إدارة الشأن العام، دون الحاجة إلي مساعدات خارجية.

ب- البعد عن الاستبعاد الاجتماعي لفئات أو طوائف أو قبائل أو عائلات، وذلك من خلال تفعيل شبكة الرعاية الاجتماعية بصورة رسمية قائمة على نماذج السيطرة الاجتماعية بتعظيم قيمة الاندماج لكافة طوائف المجتمع في العمل الاجتماعي تحقيقاً لمبدأ المواطنة الكاملة من خلال الاستيعاب الكامل لجميع أفراد المجتمع. فالتهميش والاستبعاد يؤدي إلي الاغتراب وسيادة الشعور باللامبالاة بمصالح الدولة واندماج بعض عناصر الجماعات المهمشة في التنظيمات والانشطة الإرهابية.٤٨

<u>الشرط الثاني العدالة التوزيعية:</u> فالنمو الاحتوائي لا يقتصر سياسياً علي توزيع الموارد الاقتصادية، وانما تزداد الأهمية في إضافة العدالة التوزيعية للموارد البشرية في الدولة من خلال عدة آليات:

١- الاستثمار السياسي في الرأس المال البشري كمعيار قياسي لتحقيق العدالة التوزيعية للقيادة المؤسسية (تداول السلطة) داخل النظام السياسي. ويتم ذلك بإعادة تفعيل التمكين السياسي وفقاً للكفاءات الناتجة عن "البرامج العلمية التأهيلية المتخصصة والخبرات المتراكمة"؛ بما يحقق التداول السلمي للسلطة، والاستقرار السياسي للدولة، والأمن التنموي. بالإضافة إلي ان استمرارية المحافظة علي الاستثمار

السياسي في الرأس المال البشري تعمل علي القضاء علي أزمة عدم وجود الصف الثاني من القيادات السياسية المؤهلة، وهذا ما تداركته الدولة المصرية في اعقاب ثورتي ٢٥يناير، و٣٠يونيو من خلال برنامج لتأهيل الشباب المصري للقيادة.٤٩

٢- التكامل السياسي فيما بين السياسات التنموية والعدالة الاجتماعية،هي أسس الحكم الرشيد للعدالة التوزيعية للموارد البشرية؛ فغياب العدالة الاجتماعية يعتبر نهاية لعملية التنمية٥٠، لذا كان من الأهمية تحقيق الهدف العاشر للتنمية المستدامة المتمثل فى "ضرورة الحد من انعدام المساواة داخل البلدان".

الشرط الثالث التوازن بين المركزية السياسية واللامركزية الإدارية ٥١

يعتبر ذلك بمثابة آداه رئيسية لتحقيق النمو الاحتوائي داخل النظام السياسي؛ فالمركزية السياسية في عملية اتخاذ القرار تمنح النظام السياسى قوة التماسك ووحدة الهدف القائم على تحقيق المصلحة العليا واللامركزية الإدارية في كيفية تنفيذ السيطرة على المصالح المتنوعة فى أقاليم الدولة، من خلال إدارة تنظيمية محلية تعمل على تلبية تلك المصالح بما لا يتعارض مع أهداف المصالح العليا؛ لذا كانت الرقابة من قبل الحكومة المركزية. ويتحقيق التوازن من خلال آليات تمثل ضوابط للدمج:

أ ـــ اتباع سياسة موحده للتعبير عن جميع مصالح القوى فى المجتمع؛ فوجود قوى متعددة يشكل تحدي لقدرة النظام السياسى الإحتوائية، مما يهدد استقراره وشرعيته القائمة على تمثيله جموع الأفراد.

ب ـــ تحسين مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار بتعميق علاقة الحكومة بمواطنيها أثناء تنفيذ اللامركزية الادارية من خلال تفعيل المشاركة القائمة علي الشفافية والمحاسبة وفصل السلطات،بل وتحسين مشاركة الفئات المهمشة والاقليات ؛لتقليص النزاعات الانفصالية وتحسين الاستقرار وبناء السلام.

ج ـــ تجنب التسلط البيروقراطى عند تنفيذ اللامركزية الادارية؛ لعدم جمود النظام السياسى، وانعدام قدراته التفاعلية لأهداف المجتمع، بجانب التصدي إلي تعددية قيادة النظام السياسي أثناء تطبيق المركزية السياسية لمنع الصراعات والانقلابات التي تهدد تماسك الكيان الوطني والاجتماعي، وإتاحة الدولة للأطماع الخارجية.

ثانياً- سياسة الابتكار السياسي political Innovation

١- المفهوم: يشير إلى "الأشياء التي تغير الطريقة التي يمكننا بها القيام بما نريد أن نفعلة٥٢. وبرغم من ازدهار المفهوم في المجال الاقتصادي والتكنولوجي في التسيعينيات، الا انه في مرحلة النمو في المجال السياسي؛ لتمكين الدول من مواجهة الازمات والتحديات المتغيرة المعاصرة. ويعرف الابتكار السياسي "السياسات،الآليات،الأفكار، الممارسات الجديدة التي يطلقها، وينفذها الفاعلون السياسيون لإحداث أثار سياسية واجتماعية".٥٣

٢- الاشكال:

الابتكار في مؤسسية النظام السياسي،بما ينظم المجتمع السياسي"مؤسسات- فاعلين".

الابتكار في تشغيل عملية صنع السياسات العامة بصورة تفعيلية.

الابتكار في تطوير الاستراتيجيات السياسية، لتحديث الرؤي والبرامج والاهداف السياسية.

٣- آليات الابتكار السياسي في تفعيل الأمن التنموي لمواجهة ازمات التنمية السياسية المعاصرة:

"الدبلوماسية الابتكارية"..انطلاقاً من المحدد الخارجي لإدارة أزمات التنمية السياسية – والتي ذكرته الدراسة من قبل- يتم استخدام الدبلوماسية الابتكارية كقوة ناعمة للدول وتهيئة مختلف قواعد الملكية الفكرية وتمكين التعاون بين مختلف الفاعلين وتحفيز الفرص لتحقيق العدالة الابتكارية بمواجهة أزمة التوزيع في العلاقات الدولية. فالابتكار لا يتاح للجميع علي قدم المساواة بل تفتقر بلدان العالم النامي للحد الادني من الابتكارات الاساسية، مقابل احتكار الدول الكبري. الا ان تحقيق الدبلوماسية الابتكارية تمنح الدول قدرة تنافسية من خلال استغلال الموارد والتعاون لتطوير مجال البحث ومشاركة المؤسسات المعنية، باستخدام ادوات داخل نطاق الشئون الخارجية، وخارجها بإشراك عدد من الوزارات والتأثير في السياسات وشروط الاتفاقيات الدولية من أجل تعزيز المصالح الوطنية.٥٤

"الابتكار التنموي"..هو آلية تساعد في الوصول إلي مرحلة المرونة التي تمكن النظام السياسي من التكيف السريع مع التغيرات التي تؤدي إلي أزمات التنمية السياسية؛ حيث يستهدف الابتكار تلبية متطلبات التنمية من اجل حل مشكلات النظام السياسي وفقاً

لتطور حاجات المجتمع الحالية والمستقبلية ولتحقيق الابتكار الداعم للتنمية، وذلك من خلال نوعين من انواع الابتكار التنموي :

النوع الأول: الأبتكار محدد المهام: ويهتم بحل مشكلات محددة، وينفذ من خلال المؤسسة الحكومية٥٥ النوع الثاني: الابتكار المؤسسي: من اهم اهداف التنمية المستدامة، ويقدم الحلول المبتكرة من خلال متطلبات المؤسسة من حوكمة وشفافية، والاستخدام الأمثل للموارد بما يحقق أهداف النظام بأقل إفراط للموارد٥٦. وتمثله تجربة الإصلاح والعصرنة في الصين الحديثة؛ حيث استطاعت ان تصنع تنمية اقتصادية تقوم على أسس اقتصاد السوق الليبرالية (الرأسمالية) دونما مساومة على هيمنة الحزب الشيوعي السياسية على الدولة والحكومة في الصين. ولم تقد تجربة الصين للابتكار التنموي إلى نجاة الحزب الشيوعي من المصير الذي واجه الأنظمة الشيوعية الأخرى وفي مقدمتها الاتحاد السوفييتي، فحسب بل، أيضا دفعت بالصين بقوة على مسار المنافسة الكونية، في مواجهة تسيد الولايات المتحدة للنظام الدولي، بعد انهيار نظام الحرب الباردة.٥٧

"الابتكار الاحتوائي"٥٨: امتداد للنمو الاحتوائي؛ فالهدف مشترك وهو مواجهة أزمة المشاركة من خلال إدماج الفقراء والمهمشين في عملتي النمو والابتكار، ليس فقط بالاستفادة بالنواتج، وإنما أيضاً كعضو رئيسي في عملية الانتاج تحقيقاً لمبدأ "التنمية بالمشاركة". وفي معالجة جديدة لدور آلية الابتكار الأحتوائي في مواجهة أزمات التنمية السياسية، توصلت الدراسة إلي مواجهة أزمة الهوية المعاصرة من خلال تلك الآلية:

<u>الدولة الابتكارية</u>

بناء على الطرح السابق، وفى ضوء تشابك التحديات التى تواجهها الدول، وفى ظل الحاجة لوجود سياسات بديلة لتحقيق التنمية المستدامة، برزت الحاجة لتفعيل ما يعرف بـــ "الدولة الابتكارية" كآلية لتفعيل الأمن التنموى لمواجهة أزمات التنمية السياسية المعاصرة. فالابتكار أضحى محدداً أساسياً للعلاقة بين المجتمع والدولة، ويقصد بالدولة الابتكارية "الدولة التى تطرح الأفكار الجديدة القابلة للتنفيذ، على أن تشمل تلك الأفكار المبتكرة أساليب جديدة لتنظيم عمل المؤسسات المختلفة، وتنظيم العلاقة بين الدولة والمجتمع، وانتاج طرق جديدة لتمويل الحكومة، وتقديم الخدمات العامة، والتوسع فى استخدام التكنولوجيا داخل الدولة".

أولاً: محددات الابتكار التنموى:

١ــــــ عوامل مؤسسية: للقطاع المؤسسى وقدرته على جذب الأعمال والحفاظ على مستوى النمو، و كفاءة الحكومات ومرونتها فى توفير الخدمات،٢ــــ بيئة البحث العلمى: لدعم عملية الابتكار وفقاً لمؤشرالابتكار العالمى،٣ــــــ جاهزية البنية التحتية: لتوفير بيئة مواتية للابتكار،٥ــــ تطور حركة الأسواق،٦ــــــ وضع التجارة البينية وحجم السوق،٧ــــــ بيئة الأعمال: ومدى قدرة العنصر البشرى على تحقيق الابتكار.

ثانياً: مقومات الدولة الابتكارية:

١ــــ شراكة القطاع الخاص: فالنمو الابتكارى يستلزم الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، وتكون الدولة على استعداد لتَحَمُّل المخاطر التي لا تستطيع الشركات الخاصة تحملها؛ والتوسع في الاستثمارات، والعمل على إقامة أسواق، وقطاعات جديدة كالإنترنت، والنانو تكنولوجي، والطاقة النظيفة،٢ــــ القاعدة المعلوماتية: يجب أن تكون الدولةُ مسلحةً بالذكاء والمعلومات الاستخباراتية الضرورية من أجل صنع تكنولوجيا وأسواق جديدة، والتعاون مع خبراء متخصصين لتحليل هذه الخبرات،٣ــــ مواجهة التحديات المجتمعية: الدولة المبتكرة يجب أن تقوم بدور فعال في مواجهة التحديات الاجتماعية مثل تغير المناخ، والبطالة، والسمنة، والشيخوخة، وعدم المساواة،٤ــــ احتمالية الربح والخسارة:على الدول أن تدرك احتمالية التعرض للخسارة.

ثالثاً: آليات التنفيذ

من أجل تحقيق الرؤية الابتكارية، لابد للحكومات والبيئات الريادية والهيئات التربوية من توحيد جهودها وإرساء خطط التعاون فيما بينها، وذلك من خلال رؤية صلبة، وإطار عمل مشترك، ومسار يحدد تطور المؤشرات الفردية من أجل إنجاز الأهداف المشتركة. ويتطلب ذلك الحصول على بيانات عن البيئات الريادية، والتى تتمحور فى (التمويل – توافر المهارات– البنية التحتية – التكاليف متمثلة فى رأس المال البشري– إنشاء الشركات وإدارتها – الترابط والتفاعل داخل البيئات الحاضنة وفيما بينها– ثقافة التعاون، وتقديم الدعم والمساعدة، وتكافؤ الفرص، وتقبّل الفشل).

بناء على الطرح السابق، يتضح أهمية إعادة هيكلة المؤسسات العامة لتتحول إلى بؤر ومناطق للابتكار، مع إلغاء فكرة الحد من تدخل الدولة، والتخلص من ذلك الادعاء القائل بأن الدولة لا يمكن أن تبتكر، خاصة فى ظل تسارع الأزمات التى تواجه النظام

الدولى، وأهمها جائحة كورونا التى عصفت بالعديد من دول العالم، وما يصاحبها من الحديث عن إنتهاء عصر العولمة، والثورة التكنولوجية. ويضحى فى ظل هذه الظروف أن الملجأ الآمن هو تحرير الدولة من قبضة التبعية، واستعادة دورها وجاهزيتها حتى تتمكن من التكيف مع متغيرات النظام الدولي .

خاتمة الدراسة:

استطاعت الدراسة ان تتحقق من فروضها والاجابة علي تساؤلاتها للوصول إلي الهدف الرئيسي وهو "إيجاد سياسات بديلة تتسم بالمرونة؛ لتحديث دور نظرية التنمية السياسية، لإستمرارية خطط التنمية المستدامة بتفعيل استراتيجية الامن التنموي، وذلك للتكيف أيضاً مع متغيرات النظام الدولي لتلبية متطلبات رؤية ٢٠٥٠"، مما يؤسس لنظرية جديدة للتنمية السياسية ٢٠٥٠، وهى"نظرية الأمن التنموي"؛ فلقد جاءت عملية التحديث بمثابة تغيير وظيفي لدور نظرية التنمية السياسية من مجرد"التنشئة-المشاركة-التثقيف والتمكين"السياسي بالمنهجية الغربية القائمة علي تحقيق الحكم الرشيد المدعم بالديمقراطية الغربية، والتي تعتبر امتداد لنظريتي التبعية والتحديث إلي منظور تنموي وظيفي قائم علي: ان التنمية السياسية هي الأداة الرئيسية للأمن التنموي لإستكمال منظومة التنمية المستدامة. فالدراسة استطاعت ان تحقق التغذية الاسترجاعية لنسق خطة ٢٠٣٠، والتي اظهرت مدي أهميتها في عميلة إصلاح الأمم المتحدة نحو اعلاء الإيكولوجية السياسية الخاصة بالدول عند صياغة المخططات التنموية العالمية.

مما سبق توصي الدراسة بالعمل على اعتماد استراتيجيات وطنية لتمويل جهود التنمية المستدامة وتفعيل دور الأمم المتحدة فى دعم جهود كافة الدول لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع زيادة فاعلية التعاون الإنمائى. إعتماد إستراتيجيات لمواكبة التطور العلمى والتكنولوجى وملاحقة سياسات الابتكار كجزء لا يتجزأ من الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وإطلاق حملات توعية لدعم الجهود الوطنية لتحقيق التنمية المستدامة تستهدف كل شرائح المجتمع بما في ذلك المرأة والشباب والأطفال وذوي الإعاقة والفئات الأكثر ضعفًا، مع التأكيد على دعم الجهود لمواجهة الكوارث ومنع وتسوية النزاعات والحد من الآثار السلبية لتزايد أعداد اللاجئين، التركيز على استراتيجيات تضمن التوزيع العادل كضرورة لتحقيق التوازن المقبول بين ثورة التطلعات من ناحية، ودرجة الرضا الفعلى لتلك التطلعات.

أن تتمتع الأنظمة السياسية بالمرونة للتكيف مع تغييرات العملية التنموية، لاستيعاب الحفاظ على الاستمرارية المستقبلية فى جميع المجالات، العمل من أجل تحرير الدول، واستعادة دورها ؛ لتتمكن من التكيف مع متغيرات النظام الدولى، وتحقيق التنمية المستدامة ٢٠٥٠. حتمية إضافة هدف رئيسى يعبر عن التنمية السياسية داخل خطة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وتتمثل آليات هذا الهدف فى إعادة بناء الدولة وانظمتها السياسية وفقاً للأيكولوجيا السياسية الخاصة بكل دولة ومنهجية السياسات البديلة القائمة علي الابتكار السياسي لإدارة مخاطر العملية التنموية.

هوامش الدراسة

[١] ريتشارد هيجوت، **نظرية التنمية السياسية**، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١، ص ٢١.

٢ لمزيد من التفاصيل :

غازى محمود زيب الزغبي،**البعد الإقتصادي للتنمية السياسية في الأردن ١٩٨٩-٢٠٠٣**، عمان، سلسلة اصدارات منتدى الشمال للفكر والثقافة ومركز القرار المسئول للتنمية، الطبعة الأولى، عالم الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩، ص ص ٥٢-٥٧.

[٣] د.ونام السيد عثمان، مبادئ التنمية السياسية، مكتبة الجلاء، ٢٠١٨،ص٢٥.

٤ هانى رمضان طالب، التنمية السياسية مقاربة نظرية، المركز العربى للبحوث والدراسات، ١٢ يوليو ٢٠٢٠، زمن الاطلاع ٢٠٢٠/٩/٤ متاح على الرابط التالى:

http://www.acrseg.org/41673.

٥ لمزيد من التفاصيل :

أبو مدين طاشمة، **استراتيجية التنمية السياسية: دراسة تحليلية لمتغير البيروقراطية في الجزائر**، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه فى العلوم السياسية، (الجزائر: جامعة بن يوسف بن خدة، ٢٠٠٧م)، ص ص ١٦-١٧.

٦ عطية خليل عطية ، **التربية والتنمية في الوطن العربي**، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٢، ص ١٥٦.

٧ إبراهيم عبد السلام أحمد عبد المطلب، مرجع سابق، ص ٣٣.

٨ هانى رمضان طالب، مرجع سابق.

٩ أمين دبور، مرجع سابق، ص ٣٦.

١٠ ناجى صادق شراب، **التنمية السياسية: دراسة فى النظريات والقضايا**، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، ٢٠٠١، ص ص: ٦٤-٩٠.

١١ هيجوت، ريتشارد، نظرية التنمية السياسية، ترجمة حمدي عبد الرحمن، محمد عبد الحميد، الطبعة الأولى، عمان، المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١، ص ص: ٥١-٥٢.

١٢ ـــــــ، التنمية السياسية: النظريات والمفهوم، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٩/٦/١٦، زمن الاطلاع ٢٠٢٠/٩/٤ متاح على الرابط التالى:

https://www.politics-dz.com

١٣ رائف عمر، نظريات التنمية السياسية ودورها فى تفسير التنمية، مركز نماء للبحوث والدراسات، زمن الاطلاع٢٠٢٠/٩/٤ متاح على الرابط التالى:

http://nama-center.com/Articles/Details/41136

[١٤] أمين دبور، مرجع سابق، ص ٥٨.

[١٥] لمزيد من التفاصيل أنظر: صموئيل هنتنجتون، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، ترجمة سمية عبده، لندن، دار السامى للنشر والتوزيع، ١٩٩٣ص ، ص ص: ٤٧-٥٠.

[16] United Nations Development Program, **Human Development Report 1990**, New Yourk , Oxford University Press, 1990, page 10-12.

22 Sustainable Development Goals Report2020 , United National, accessed on 5/9/2020,Available at:
https://unstats.un.org/sdgs/report/2020

[١٨] لمزيد من التفاصيل:

Mark Duffield, Human Security: Linking Development and Security in an Age of Terror, Lancaster University: Department of Politics and International Relations, accessed on 5/9/2020, Available at:
https://gsdrc.org/document-library/human-security-linking-development-and-security-in-an-age-of-terror

[١٩] للمزيد من التعريفات حول " الأمن بمستوياته " أنظر: د. عبد المنعم المشاط (وآخرون) – الأمن القومى العربى: أبعاده ومتطلباته – القاهرة - معهد البحوث والدراسات العربية –١٩٩٣– ص١٦-١٩

[٢٠] د. عبد المنعم المشاط – سياقات مغايرة : تعريف الأمن القومى فى ظل " الدولة العربية الجديدة " – القاهرة – مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية - السياسة الدولية – العدد ١٩٠ - أكتوبر ٢٠١٢ – ص ٣٤.

[٢١] لمزيد من التفاصيل:

[27] Human Development Report , UNDP , Oxford University press , New York , 1994 , P.29

[٢٣] د.فرخندة حسن، دليل المشاركة السياسية وإدارة الحملة الانتخابية للمرأة المصرية، الجزء الأول:التنمية بالمشاركة نظرة عامة، المجلس القومي للمرأة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائيUNDP، القاهرة،٢٠٠٤، ص٣

[٢٤] روبرت مكنمار – جوهر الأمن – ترجمة : يونس شاهين – الهيئة المصرية العامة للكتاب والنشر – القاهرة – ١٩٧٠ صـ ١٢٥.

[٢٥] لمزيد من التفاصيل:

Mark Duffield," Human Security: Linking Development and Security…" ,op, cit .

[٢٦] د.سامح فوزي، التنمية والأمن تطلع المواطن واختلاف السياسات، أحوال المصرية، مؤسسة الأهرام، العدد٥٦، ربيع٢٠١٥، ص٤٨

[٢٧] تقرير أهداف التنمية المستدامة ٢٠١٩، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١٩

[٢٨] لمزيد من التفاصيل:

- عبد الرحمن ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٤.
- د.السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث"حلول عملية أساليب وقائية"، سلسلة دليل صنع القرار، مركزالقرارات للاستشارات، القاهرة ١٩٩٧.
- د.احمد وهبان،التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية،رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث،دارالجامعة الجديدة، الاسكندرية
- حميد حمد السعدون، التنمية السياسية والتحديث، الذاكرة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، ٢٠١١.

[٢٩] لمزيد من التفاصيل:

- د.أحمد وهبان، التخلف السياسي وغايات التنمية السياسية، مرجع سابق،ص١٤١

[٣٠] د. قدري محمود إسماعيل، التنمية السياسية، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، ٢٠٠٨، ص٦٠.

[٣١] لمزيد من التفاصيل:

- د.سيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة١٩٨١، ص ٥٧-٥٨.
- د.ناجي صادق شراب، التنمية السياسية، دراسة في النظريات والقضايا، الطبعة الثانية، غزة، مكتبة دار المنارة، ٢٠٠١، ص ٦٤، ٨٥

[٣٢] لمزيد من التفاصيل:
إنهاء العنف ضد النساء والفتيات: التقدم المحرز والتحديات المتبقية، وقائع الامم المتحدة، زمن الاطلاع١٢/٩/٢٠٢٠- متاح علي الرابط: https://www.un.org/pt/node/46326

[٣٣] لمزيد من التفاصيل:
Raymond Grew &"others", Crises of political deton ,Unevelopment in Europe and the United states ,Princeton, New Jersey, Princeton, University Press,2015,pp.3:41-151.

[٣٤] د. سيد عبد المطلب غانم، دراسة في التنمية السياسية، مرجع سبق ذكره، ١٩٨١، ص ٥٧-٥٨

[٣٥] د.السيد عليوة، إدارة الأزمات والكوارث"حلول عملية أساليب وقائية"،مرجع سبق ذكره،ص٧٧

[٣٦] ميلودعامر حاج، بناء الدولة وانعكاساتها على بناء الدولة القطرية العربية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٩٥، ٢٠١٤، ص ص ٢٨-٣٣.

[٣٧] تقرير التنمية البشرية اعام ٢٠١٩، "ماوراء الدخل والمتوسط والحاضر-أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، ٢٠١٩،ص ١:٦.

43 Sustainable Development Goals Report2020,op.,cit

[٣٩] لمزيد من التفاصيل:
- ريهام باهي- أزمة كورونا وتعميق التحولات الدولية الجارية – الملف المصري – مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية- العدد٦٩- مايو ٢٠٢٠.
- Joseph S. Nye,"Covid-19's painful Lessons about strategy and power", Belfer - Center for Science and International Affairs ,Harvard Kennedy School,26March2020
- سامح راشد "تحرير"- الأوبئة ونظريات العلاقات الدولية- اتجاهات نظرية في تحليل السياسة الدولية- ملحق لمجلة السياسة الدولية-العدد ٢٢١-يوليو٢٠٢٠.
- سامح راشد، تراجع اتجاهات العولمة بتصاعد السياسات التي يفرضها إنتشار الوباء، مجلة شؤون عربية، عدد١٨٢، صيف٢٠٢٠
- غازيدحمان،النظام الدولي مابعد كورونا هل تعاد هندسته، مجلة شؤون عربية،عدد١٨٢، المرجع السابق.

[٤٠] لمزيد من التفاصيل:
- د.أحمد الزايد، التخطيط لآليات إدارة المخاطر والأزمات في السياسات الاجتماعية سلسلة الدراسات الاجتماعية، العدد٨٠،مايو٢٠١٣،ص٨:٧٧
http://gcclsa.org/uploaded/files/80-2013.pdf
- د. علي ليلة،مؤشرات قياس فاعليةالسياسات الاجتاعية في مواجهة المخاطر، سلسلة الدراسات الاجتماعية، المرجع السابق،ص١١٣.
- د.كمال المنوفي،أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر،الكويت،١٩٨٧، ص٢٩٣:٢٩٤.

46 Torben Juul Andersen, Maxine Garvey, Oliviero Roggi , Managing Risk and Opportunity: The Governance of Strategic Risk-Taking, Published by: Oxford University Press,pp.112-113. .

[٤٢] لمزيد من التفاصيل:
Holisti., International politics : Framework for Analysis (New Jersey, six Edition , - prentice Hall international 1992) pp 348 -372
- أحمد أمين عامر، دبلوماسية الأزمات، مطابع الطوبجي – ١٩٩٩ – صـ ٣٢

[٤٣] د.السيد عليوه، ، إدارة الأزمات والكوارث"، مرجع سابق، ص ٥

[٤٤] لمزيد من التفاصيل:

- السيد يسين،الدولة التنموية:رؤي نقدية للمشكلات وسياسات بديلة، المركز العربي للبحوث والدراسات،٢٠١٦
- مجموعة من المؤلفين،السياسات التنموية وتحديات الثورة في الاقطار العربية،المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية،٢٠١٤

[٤٥] لمزيد من التفاصيل:

Ifzal Ali and Hyun Hwa Son, "Measuring Inclusive Growth" ,Asian Development .Reveiew,Vol.24,no.1(2007)

[٤٦] التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي٢٠١٧، تشجيع النمو الاحتوائي، .زمن الاطلاع ٢٠٢٠/٩/١٢، متاح علي الرابط :

International ...www.imf.org › pubs › eng › pdf ,

[٤٧] مولود زايد الطيب، التنشئة السياسية : دورها في تنمية المجتمع ،المؤسسة العربية الدولية للنشر ،عمان-٢٠٠١ - ص ١١

53 Hilary Silver , " Social Exclusion and Social Solidarity " , (International Labor . Review : Vol . 133, No. 5, 1994) , pp . 531 – 535

[٤٩] الموقع الرسمي للبرنامج الرئاسي لتأهيل الشباب للقيادة، زمن الاطلاع ٢٠٢٠/٩/١٢، متاح علي الرابط التالي: https://plp.eg/ar

[٥٠] إنجي محمد عبد الحميد،تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في أدبيات التنمية الدولية،الديمقراطية، مؤسسة الاهرام،العدد٦٨،القاهرة، اكتوبر٢٠١٧

[٥١] لمزيد من التفاصيل: مسعود أحمد مصطفي، اقاليم الدولة الاسلامية بين مركزية السياسة واللامركزية الادارية، الهيئة المصرية العامة ، للكتاب ، القاهرة ، ١٩٩٠

[57]Jason Vaughan, Technological Innovation: Perceptions and Definitions (United States: American Library Association,2013),p.11

[٥٣] الابتكار السياسي ص٢٨ ملحق الابتكار

[59] Kristen Bound, Innovating Together? The Age of Innovation Diplomacy Innovating Together? In: S.Dutta, B. Lanvin, S.Wunsch- Vincent (eds.), The Age of Innovation Diplomacy, (Ithaca, Fontainebleau ,and Geneva: Cornell University, INSEAD, and WIPO, 2016),pp.91-92.

[60]R.Sandra Schillo and Ryan M. Robinson, Inclusive Innovation in Developed Countries :The Who,What,Why, and How, Technology Innovation Management Review, Vol7.,Issue,7 July, 2017,pp.4-5.

[61] Ibid,p.20.

[٥٧] صلاح صالح إبراهيم بنان-تجربة الصين في الإصلاح والعصرنة:معضلة التوفيق بين النظرية الشيوعية والممارسة الرأسمالية – مجلة جامعة الملك عبد العزيز :للاقتصاد والادارة- جدة٢٠١١م-١٤٣٢ه- ص٢،زمن الاطلاع ٢٠٢٠/٩/١٥،متاح علي الرابط :

https://platform.almanhal.com/Reader/Article/8322

[63]R.Sandra Schillo and Ryan M. Robinson, Inclusive Innovation, op.,cit.,pp4-5.